النفقات العامة عام يقصد بالنفقة العامة أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه يقصد تحقيق منفعة عامة. ويتوافر في هذا التعريف ثلاثة شروط هي: ١ - النقدية للنفقة العامة: تتم النفقات العامة في العصر الحديث في صورة نقدية حتى للدولة أو غيرها من الأشخاص العامة بالإتفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الإشباع الحاجات العامة. كما تنفق الدولة أحيانا بعض الأموال في شكل إعانات تقدمها لبعض الأفراد أو الشركات والهيئات. كما كانت تلجأ إلى أسلوب المزايا العينية مثل السكن المجاني أو المواصلات المجانية. أو المزايا الشرقية مثل الألقاب والأوسمة أو الإعفاء من التجنيد وكلها مزايا كانت تقدمها الدولة لبعض القائمين على الخدمات العامة بدلا من دفع مرتبات نقدية لهم ، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع أصبح أسلوب السخرة أو الإتفاق العيني لا يتفق مع سمات الديمقراطية الحديثة وأصبحت الدولة تعتمد على أسلوب الإتفاق النقدي لتحقيق هذه المنافع العامة ، ٢ - صدور النفقة بواسطة جهة عامة: استخدم الفكر المالي فكرتين أساسيتين للنفقة العامة النفقة الخاصة هما: والفكرة الوظيفية للنفقة العامة: أصبحت الدولة تقوم ببعض الوظائف التي تتماثل وتتشابه مع تلك التي يقوم بها القطاع الخاص، ولذلك رأى بعض الاقتصاديين في إطار هذا التطور الاقتصادي إلى الأخذ بمعيار طبيعة الوظيفة التي تص عنها النفقة ويربط بين النفقة العامة وسلطة الأمر. وطبقا لهذا المعيار فإن النفقات تعتبر من النفقات العامة فقط تلك التي تقوم بها الدولة أثناء مباشرتها لسلطتها الآمرة، أما النفقات التي تقدمها الدولة في ظروف مماثلة لتلك التي ينفق فيها الأفراد فإنها تعتبر نفقات خاصة مثل نفقات المشروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الدولة. كما تعتبر نفقات عامة تلك التي يقوم بها القطاع الخاص او المختلط الذي فرضته الدولة بعض سلطاتها الآمرة القانونية للنفقة! يقصد بهذه الفكرة أن طابع النفقة العام يرجع إلى الوضع القانوني منفق. فالنفقات العامة هي التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي القانون العام أن طبيعة نشاط اشخاص القانون العام تهدف إلى المصلحة العامة ويعتمد في ذلك على سلطة الجبر وهي بذلك تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة و تعتمد في ذلك على التعاقد جيل 9 وترتبط هذه الفكرة بتصور الفكر التقليدي لدور الدولة في المجتمع على أنها " دولة حارسة " يقتصر دورها على أداء الوظائف التقليدية مثل الأمن - الدفاع - العدالة إلا أن الفكرتين السابقتين وهما الفكرة الوظيفية والقانونية تضيق من نطاق النفقات العامة وتخرج من نطاقها كثير من مشتريات الدولة التي تقوم بها لتسيير مرافقها التي تستخدم فيها سلطة الأمر التحقيق وظائفها مثل مرفق الجيش والبوليس والقضاء . ولذلك اتجه بعض المفكرين الاقتصاديين إلى الأخذ بفكرة أعم وأشمل النفقات العامة حيث وجدوا أن النفقات العامة هي نفقات القطاع العام ويشمل الأشخاص المعنوية العامة والمؤسسات التجارية والصناعية التي تملك الدولة كل رأسمالها، وشركات الاقتصاد المختلط متى كانت الدولة تسيطر عليها وتتحكم في توجيه إدارتها عامة: يجب أن يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة، ويرجع هذا الشرط إلى أن الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم يجب ألا تستخدم النفقات العامة إلا لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الأفراد. ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة لاحظ الاقتصاديون وجود نموا متزايدا للنفقات العامة في مختلف الدول منذ القرن ال ١٩ واستمرارها في القرن أن مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي إنما هو Musgrave العشرين وحتى يومنا هذا. ويرى الاقتصادى مسجريف مكمّل لدور القطاع الخاص في الإنشاءات الاستثمارية، هذا إلى جانب دور الدولة في حماية اقتصاد السوق من الفشل وتنظيم أدائه من خلال المراقبة الدقيقة والنظم القانونية أو إقامة المنشآت الضرورية التي يعجز السوق عن إقامتها وذلك كله لرفع مستوى رفاهية المجتمع وإشباع حاجاته وبصفة عامة فإن النفقات العامة تتزايد بمرور الوقت وليس هناك اتجاه لخفضها. ويمكن تقسيم اسباب تزايد النفقات العامة إلى نوعين من الأسباب هي الأسباب الحقيقية، 1- الأسباب الحقيقية: وتتمثل في تلك الأسباب التي تؤدي لزيادة النفقات العامة مع ما يقابلها من زيادة في القيمة الحقيقية إذا ظلت مساحة الإقليم وعدد المسا بدون تغيير أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل تغير النفقة العامة الأسباب الحقيقية مجموعة متنوعة من الأسباب منها أسباب اقتصادية، وأخرى تكنولوجية 6 أ- الأسباب الاقتصادية: نتيجة تطور الفكر الاقتصادي من الدول الحيادية إلى الدول الإيجابية المتدخلة (زادت مسؤوليات الدولة واضطاعها بأمور التنمية والتصنيع وتدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية مما يستلزم زيادة حجم الإنفاق العام بصفة خاصة تلك النفقات الرأسمالية المخصصة للتصنيع ويظهر هذا الدور بشكل واضح في الدول النامية حديثة الاستقلال كما زاد تدخل الدولة لمواجهة والتأثير في الدورات الاقتصادية من فترات الكساد بزيادة الإنفاق الحكومي لتنشيط الطلب الفعال والخروج من الكساد كما يحدث عند تطبيق السياسة المالية الحديثة في الدول الرأسمالية ارتفاع مستوى الدخل القومي ومستوى معيشة أفراد المجتمع وما يتبع ذلك من ارتفاع الميل للاستهلاك ، . زيادة حجم المعونات الاقتصادية نظرا لارتباط دول كثيرة مع

دول أخرى بمعونات اقتصادية كنوع من التزام الدول المتقدمة بدفع عملية النمو والتنمية في الدول النامية خاصة تلك التي كانت مستعمرات لها في الماضي، وتشكل هذه المعونات أعباء إضافية جديدة للإنتفاق العام كما تزيد القروض الخارجية أيضا من حجم النفقات العامة للدولة المقترضة وقد بلغت مساعدات التنمية الرسمية كنسبة من الدخل القومي عام ١٩٩٨ في بعض الدول المتقدمة حوالي ٠ / ٣٨ % في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت مقبولة بل وضرورية في بعض الأحيان في ظل الفكر الحديث مما أدى لاستخدام هذه السياسة بشكل أكبر خاصة في أوقات الكساد الاقتصادي وهذا يؤدي بدوره الزيادة نفقات الدولة ، وبشكل عام فإن اتفاقات المعونات الثنائية تضيف إلى النفقات العامة وتؤدي لزيادتها الولايات المتحدة وانجلترا وجميع دول أوروبا أثناء فترة الكساد العالمي الكبير عام ١٩٣٠ وكان المصدر الاساسي لهذه النفقات هو التمويل بالعجز لعلاج القصور في الطلب الكلى وما ترتب عليه من بطالة عامة . ويلاحظ أن الزيادة في حجم الإنتفاق العام للدولة خلال فترة الكساد العالمي لم يصاحبها زيادة في إيرادات الدولة و إيرادات الضرائب وتم الاعتماد في تمويل الفرق على سياسة العجز في الميزانية مما أدى في النهاية لاصلاح المسار الاقتصادي وتقبل المجتمع الضرائب جديدة أو زيادة معدلاتها بعد انتهاء فترة الكساد مما ساعد على استمرار ارتفاع مستوى النفقات العامة التوسع في الاقتراض لتمويل سياسة الإنتفاق خاصة مشروعات التنمية والتصنيع (مع محدودية القروض الاستهلاكية) وذلك من خلال القروض الاختيارية والإجبارية من الداخل او المعونات والقروض الخارجية من الدول أو الهيئات العالمية . الأسباب الاجتماعية: الزيادة المستمرة في عدد سكان الدولة التي تتراوح بين ٠ / ٨ % سنويا الدول المتقدمة إلى ٢ / ٨ % سنويا في الدول النامية مما يؤدي لزيادة نفقات الدولة للحفاظ على نفس مستوى تقديمها للخدمات السابق